

رقمنة العمل البرلماني: دور التكنولوجيات الحديثة في تجويد العمل البرلماني

الباحث الطيبي محمود

جامعة محمد الأول، وحدة،
ملخص الدراسة

تعتبر الثورة الرقمية من القضايا الراهنة التي أحدثت العديد من المتغيرات في حياة البشر، حيث مست جميع مناحي الحياة، وأحدثت تغييرات جذرية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية... كما أصبحت التقنيات الرقمية الحديثة من أهم آليات التنمية في العديد من البلدان خاصة تلك المصنفة ضمن الدول النامية، أما في الدول المتقدمة والديمقراطية أساسا، فإنها جعلت من التكنولوجيات الحديثة وسيلة لتسهيل وتيسير حياة مواطنيها وتعزيز العملية الديمقراطية.

وإذا كانت التكنولوجيات الحديثة قد اقتحمت جل مناحي الحياة البشرية، فإن العملية السياسية تعتبر من أهم المجالات التي أصبحت تُستخدم فيها هذه التقنيات بشكل كبير، وهو ما ساهم في ظهور مفاهيم جديدة مواكبة لهذه التطورات التي يعرفها العالم، من قبيل الديمقراطية الالكترونية، الحكومة الالكترونية، والتصويت الالكتروني، والبرلمان الالكتروني... وما يهنا هنا، هو البحث في الأدوار الجديدة للتكنولوجيات الحديثة وتأثيرها

في العمل البرلماني، وكيف يمكن أن تساهم هذه التقنيات في تطوير المؤسسات التشريعية وتجويد وظائفها؟ وهو ما سأحاول الإجابة عليه من خلال هذه المقالة.

Abstract

The digital revolution is considered as one of the current issues that have made many changes in human's life, as it touched all aspects of life, and made radical changes in all economic, social, cultural and political fields. modern digital technologies have also become one of the most important development mechanisms in many countries, especially those classified Within developing countries, but in developed and mainly democratic countries, they have made modern technologies a means to facilitate the lives of their citizens and to enhance the democratic process.

If modern technologies have penetrated most aspects of human life, then the political process is one of the most important areas in which those technologies have become widely used, that's what has contributed to the emergence of new concepts that tracts these developments known around the world, such as electronic democracy, e-government, and The electronic voting, the electronic parliament. What is important to us here, is to research the new roles of modern technologies and their impacts on parliamentary work, and how these technologies can contribute to the development of legislative institutions and improving their functions? That's what I will try to answer through this article.

مقدمة

مع توالي السنوات تزداد حدة العزوف السياسي والانتخابي بالأساس لدى المواطنين والمواطنین، الأمر الذي يظهر جليا في كل مناسبة انتخابية، حيث يزداد فقدان الثقة في المؤسسات التشريعية لدى الشعب، نظرا لمحدودية النتائج المنتظرة من أعضاء البرلمان، والتي أصبحت هي القاعدة، فضلا عن ذلك، أدت التطورات السريعة والمستجدات اليومية التي يعرفها العالم إلى عدم استيعاب هذه التطورات لدى العديد من الهيئات التشريعية في العالم، ما انعكس سلبا على جودة العمل البرلماني.

ويعد ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أهم هذه التطورات التي أحدثت تغييرات جذرية في حياة الشعوب أفرادا وجماعات، وتحول مفهوم الديمقراطية عن شكله الكلاسيكي إلى شكله الحديث، والذي أصبح يعتمد على المعلومة السريعة، وأصبح لزاما على البرلمانات أن تواكب هذه التغييرات والتطورات، ومن ثم استثمار التكنولوجيات الحديثة في تجويد عملها، وتكريس مبادئ الحكامة، لتستطيع مواكبة كل المستجدات والتطورات التي يعرفها العالم، وإنتاج سياسات تواكب العصر من جهة، وتحقق متطلبات المواطنين والمواطنین التي ما فتئت تزداد وتتغير بتغير الظروف.

تبعاً لما سبق، وإذا كانت الهيئات التشريعية تعتبر من أهم الآليات الديمقراطية التي تمارس عبرها الشعوب سلطتها عبر ممثليها، ومن خلالها تعبر عن متطلباتها، وما تصبو إليه، فإن هذه المؤسسات ما فتئت وظائفها تزداد وتتعدد وتتشابك أكثر، الأمر الذي أثر على جودة عملها، وساهم في تقليص النتائج التي تتوخاها الشعوب. ما أدى بأغلب برلمانات العالم خاصة في الدول المتقدمة، إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تطوير عملها وتجويده، وتحقيق متطلبات شعوبها، ويشكل ظهور ما سمي "بالبرلمان الإلكتروني" أهم التحولات التي عرفتھا المؤسسات التشريعية في العالم، فبعد الحكومة

الالكترونية والتجارة الالكترونية والنقد الالكتروني... أصبح لدينا اليوم ما يُعرف البرلمان الالكتروني، الذي أصبح نافذة لتبادل المعلومات بين المؤسسات التشريعية وبين المواطنين والمواطنين من جهة، وبين المؤسسات التشريعية وبين باقي المؤسسات الأخرى من جهة أخرى.

وإذا كان البرلمان المغربي كباقي البرلمانات ذهب في اتجاه استغلال التكنولوجيات الحديثة، ومن تم إنشاء البرلمان الالكتروني، غير أن ذلك لا زال في بدايته، ويحتاج إلى الكثير من العمل والمجهودات، من أجل استغلال هذه النافذة لتجويد عمله، وتحقيق متطلبات المواطنين والمواطنين في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وبالتالي ترسيخ دولة الحق والقانون، وبناء الديمقراطية الحقة التي يتوخاها الجميع.

بناء على ما سبق، سأحاول في هذه المقالة الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع، والمتعلقة أساسا، بأهمية التكنولوجيات الحديثة وتمظهراتها في العمل البرلماني، ومتطلبات تطويرها من خلال وظائف البرلمان، وذلك بالتطرق في البداية إلى أهمية التكنولوجيات الحديثة في تطوير وظائف البرلمان (الفقرة الأولى)، وأنتقل فيما بعد للحديث عن رقمنة الإدارة البرلمانية وترسيخ الشفافية عبر تكنولوجيا المعلومات (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أهمية التكنولوجيات الحديثة في تطوير وظائف البرلمان

ليس من الجديد في شيء الإشارة إلى أننا نعيش عصر المعلوماتية، والتطور المتسارع لتقنيات المعلومات، في تجميعها وتحليلها وترشيدها صنع القرار في ضوءها... وليس من الجديد أيضا القول بأن الفجوة بين الأمم لم تعد في ثرواتها التي تحت الأرض، وإنما تلك التي في عقول أبناءها... وإنما المهم في هذا السياق هو التنبيه إلى ضرورة النظر إلى المعلومات في حياتنا، ليس كمجموعة من الأجهزة، والتجهيزات، وإنما كمنظومة متناسقة،

تنطلق من قناعة بدور العلم وتستهدف تحسين ظروف المجتمع، وتمكينه من النهضة والتقدم¹. ولما كان البرلمان من أكثر المؤسسات أهمية في الدولة، فإنه من أكثر المؤسسات التي تحتاج إلى مواكبة التطورات المتسارعة، واستغلال التكنولوجيات الحديثة لتجويد وظائفه، وجعلها في خدمة الشعب والوطن، وإذا كانت وظائف البرلمان تزداد تعقدا وتشابكا أكثر فأكثر، فإن استغلال هذه التكنولوجيات سيخفف من تعقيدات وظائفه، وسيزيد من فعاليتها، وهو سأحاول التطرق إليه في هذا المحور.

1- تطوير الوظيفة التشريعية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مما لا شك فيه، أن الوظيفة التشريعية تعتبر من أهم وظائف البرلمان الكلاسيكية، غير أن هذه الوظيفة ما فتئت تزداد تعقدا² وتقلصا³، نتيجة البرلمانية المعقنة التي مست أغلب الهيئات التشريعية، ونتيجة عدم استيعاب هذه الهيئات للتطورات المتسارعة التي عرفها العالم، ومن ثم فإن استغلال التكنولوجيات الحديثة في العمل التشريعي من جهة، ومواكبة هذه التطورات من جهة أخرى، يعتبر آلية مهمة في يد البرلمان لتطوير عمله، خاصة على مستوى تجويد القوانين.

ضمن نفس السياق، تعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة على الوظيفة التشريعية، وتواجد المعلومات المتكاملة لدى البرلمانيين هو الذي يشكل الفرق، كما أنه يحسن من العملية التشريعية، ولأن المعلومات أصبحت في الوقت الحالي أكثر تعقيدا، فإن التكنولوجيات الحديثة، بإمكانها أن تكون حلا لهذه التعقيدات في حال استخدامها بشكل عقلاني، واستغلالها في صالح تجويد العمل التشريعي للبرلمان.

¹ - علي الصاوي: تطوير عمل المجالس النيابية العربي، دراسة منشورة على الموقع الرسمي للمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية:

<http://www.arabparliamentaryinstitute.org/upload/article/2837233993.pdf>

² - أغلب الاقتراحات أصبحت تقدم من طرف السلطة التنفيذية، بفعل تشابك الموضوعات وكثرة وتعدد المعلومات التقنية التي تحتاج إلى إدارة احترافية ومتعددة التخصصات.

³ - رغم أن مجالات التشريع الخاصة بالبرلمان قد ازدادت مع دستور 2011 مقارنة بدستور 1996، إلا أن المقترحات المقدمة من طرف البرلمان تنقلص باستمرار بفعل السيطرة الحكومية من جهة، وبفعل تعقد موضوعاتها كما سلف الذكر.

ولئن كانت الوظيفة الأساسية للبرلمان المتمثلة في التشريع، تعتمد أساساً على أكبر عدد من المشاركين، والتدفقات المعقدة للوثائق ومراحل صنع القرار المعقدة⁴، فإن تكنولوجيا المعلومات ستخفف من عبء ممثلي الشعب، وستسهل مهمة الحصول على المعلومات والوثائق التي يحتاجونها في المواضيع المختلفة المتعلقة بالعملية التشريعية. وإذا كانت التكنولوجيات الحديثة تتعامل بشكل مباشر مع المعلومات، حيث يمكنها أن تتكامل مع جميع المجالات التي تتعامل مع المعلومات، وازدياد نطاق المعلومات وقيمتها، يزيد من فرص تحقيق التفوق والريادة، حيث تكون قيمة المعلومات هي التي تحدد مستويات التفوق والكفاءة.

وعليه فإن المعلوماتية التشريعية تهدف إلى دعم العملية التشريعية من خلال توفير المعلومات لجميع الجهات الفاعلة والمشاركة في العملية التشريعية، وتمكين التعاون بين هذه الجهات، بحيث يمكن لكل واحد أن يساهم في العملية، مع ضمان الكفاءة والشفافية، مما يتيح الوصول إلى نتائج كل مرحلة من مراحل العملية التشريعية، والمساهمات في المرحلة التالية، وضمان جودة النتائج التشريعية، وضمان معرفة النصوص القانونية المنتجة، والوثائق الأولية⁵.

ودخلت المعلوماتية إلى التشريع ضمن سياق دعم القرار القانوني، أي ضمن المساعدة في إنتاج النص القانوني، حيث أن المعلوماتية التشريعية ترمي إلى توفير المعطيات في عملية إنتاج النص القانوني، وتهدف إلى تحسين الإنتاج شكلاً ومضموناً، وهناك محاولات حثيثة في الدول الغربية تسعى إلى توفير أنظمة ذكية، وبرامج مساعدة في

⁴- Maxim Coroli, Iurie Tutunaru : Technical Audit of the Informational System of the Parliament of the Republic of Moldova and Analysis of Informational Processes and Flows in the Decision Making Process, Supported by, The United Nations Development Program (UNDP) in Moldova, In cooperation with:, Administration of the Parliament of the Republic of Moldova, 2006, p : 27

⁵- عثمان الزياتي: البرلمان الإلكتروني، تكنولوجيا الوظيفة التمثيلية وآفاق الاستشارات العامة في عصر الرقمنة، المجلة المغربية للأنظمة القانونية والسياسية، العدد 14، ماي 2018، ص: 17.

العملية التشريعية، وذلك لتحقيق صياغة جيدة، أو ذات نوعية عالية لا يشوبها أي عيب من العيوب سواء في الشكل أو في المضمون⁶.

بناء على ما سبق، فإن استخدام التكنولوجيات الحديثة في تطوير التشريعات، سيكون له دون شك نتائج إيجابية على العملية التشريعية، خاصة على مستوى توفير المعلومات والوثائق والمستندات، وبشكل أكثر سرعة وشفافية، ما من شأنه أن يساعد البرلمانين في الرفع من إنتاجهم التشريعي وتجويده، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانها أن تساهم في تجويد التشريع وتطويره، من خلال⁷:

-تبادل الوثائق: حيث تسهل التكنولوجيا تبادل المستندات بين الأفراد والمؤسسات حتى لو كانوا يستخدمون برامج مختلفة لتحرير وإدارة المستندات، وهذا يمكن أن يسهل تبادل الوثائق بين الإدارات داخل المجالس التشريعية، وبين المجلسين، وبين البرلمان والحكومة، وكذلك بين البرلمان والمواطنين والمجتمع المدني، بالإضافة مع الهيئات والمنظمات التشريعية في البلدان الأخرى.

-البحث: يمكن لمحركات البحث تقديم نتائج أكثر دقة، ويمكن للمستخدمين صياغة استفسارات أكثر دقة، وتسمح التكنولوجيا باستخدام المستندات مع مجموعة متنوعة من محركات البحث، وبالتالي إعطاء المجالس التشريعية بدائل عديدة في اختيار الأفضل.

-الربط بين الوثائق: الوثائق التشريعية مترابطة للغاية، وتسمح التكنولوجيا بالربط بين المستندات تلقائياً، بل لها إمكانية، اعتماداً على عمق وضع العلامات، لدعم

⁶ - المرجع نفسه.

⁷ - Sha Zukang, Pier Ferdinando Casini : World e-Parliament Report 2008, United Nations Department of Economic and Social Affairs and the Inter-Parliamentary Union through the Global Centre for ICT in Parliament, 2008, p : 74

الارتباط بين العناصر داخل المستندات، على سبيل المثال، يمكن ربط جزء من مشروع القانون المقترح تلقائيا بجزء من القانون الحالي الذي سيعدله.

-التنسيق: يمكن استخدام معايير التمييز لتشجيع أو حتى فرض التنسيق المناسب بحيث لا يتعين على الأعضاء وغيرهم ممن يقومون بإعداد النصوص معرفة الاتفاقيات الدقيقة المستخدمة عند صياغة مشاريع القوانين أو التعديلات.

-سهولة التحضير: بمجرد معرفة وفهم استخدام التكنولوجيا، سيساهم في تخفيف الجهد المطلوب لإعداد مشروع أو تعديل من خلال توجيه الصياغة.

-الحفظ: أحد أهم استخدامات التكنولوجيا هو ضمان الحفاظ على المستندات على المدى الطويل، رغم تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية... استجابة للمتغيرات العالمية والوطنية.

-ضمان الشفافية، ووصول المعلومة التشريعية للمواطنين: هو أيضا من أهم الميزات التي توفرها التكنولوجيا، كما يمكن لكل الفئات الشعبية بما فهم ذوي الاحتياجات الخاصة، الاطلاع على المستجدات التشريعية، وكذا تاريخ التشريعات في البلد، وكل النصوص التي يحتاجون إليها.

إن الدور الأهم لأعضاء البرلمان يتمثل في توضيح احتياجات وتفضيلات المواطنين وتحويلها إلى سياسات من خلال سن التشريعات، لهذا، يحتاج النواب إلى سهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من موارد المعلومات والمعارف، من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، من خلال قواعد البيانات وشبكات الانترنت والمكتبات الرقمية، ويمكن للبرلمانيين الوصول إلى الموارد المتعلقة بالوثائق التشريعية، مثل الفواتير والإجراءات، ويمكن تعزيز جودة الجانب

التشريعي لعملهم من خلال الوصول السريع إلى تقارير اللجان التشريعية عبر الأنترنت،
وعبر آلية تتبع لمراقبة جميع التشريعات قيد المناقشة وتحت النقاش⁸.

كما تساهم التقنيات الحديثة، في توزيع الوثائق البرلمانية، وتبادلها بين اللجان
المختلفة، وبين باقي هياكل الهيئات التشريعية، حيث تتم هذه العملية بسهولة وسرعة
أكبر، مما يزيد من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات، وهو ما سيؤثر لا شك على جودة العمل
التشريعي.

2- تفعيل الرقابة البرلمانية من خلال تكنولوجيا المعلومات

تعتبر الرقابة من الوظائف الرئيسية للمجالس التشريعية، حيث أن العضو
البرلماني ملقى على عاتقه الدفاع عن مصالح المواطنين والمواطنات، وبالتالي يتولى مهمة
الرقابة على أعمال الحكومة، والوقوف في وجه كل السياسات التي من شأنها أن تكون
ضد مصالح الشعب، غير أن التطورات الكبيرة والمستجدات اليومية والسريعة التي يعرفها
العالم، وكثرة الموضوعات التي تحتاج إلى إنتاج سياسات بشكل أكبر مما كانت عليه،
عقدت مهمة البرلمانين في القيام بدورهم الرقابي، علاوة على ذلك يشكل الوصول إلى
المعلومات الدقيقة للسياسات الحكومية حاجزا أخريقف في وجه البرلمانين ويعقد مهمتهم
في التتبع والمراقبة، كل ذلك أدى إلى نوع من الروتين الرقابي الذي غالبا ما يكون متحكما
فيه من طرف الحكومات، والذي قيد من الدور الرقابي للمؤسسات التشريعية.

تبعاً لذلك، شكلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدخلا مهما من أجل الرفع
من الأداء الرقابي للبرلمانات عبر العالم، حيث سهلت مهمة أعضاء البرلمان من أجل القيام
بدورهم الرقابي بشكل أكثر فعالية، وتتبع كل السياسات التي تنتجها الحكومات، وتتبع
التنفيذ الفعلي لهذه السياسات، وكذا تنفيذ القانون المالي، فالتقنيات الحديثة تتمكن

⁸ - عثمان الزباني: مرجع سابق، ص: 19.

أعضاء البرلمان واللجان من مراقبة نفقات الحكومة من خلال إمكانية الوصول إلى قواعد بيانات الوزارات9، دون انتظار الحكومة لتقديم أعمالها، ما سيختصر الوقت للهيئات التشريعية، والحكومات في ذات الوقت، فضلا عن ذلك ستمكن أعضاء البرلمان من القيام بوظائف رقابية عديدة، مع الاشتغال على باقي وظائف البرلمان.

علاوة على ما سبق، فإن التقنيات الحديثة ستمكن أعضاء الهيئات التشريعية من جمع أكبر عدد من المعلومات، ومعرفة كل المستجدات وكل السياسات، والولوج إليها بسهولة أكبر، ومعرفة كل التفاصيل عن هذه السياسات، وهو ما يحتاجه البرلمانيون للقيام بدورهم الرقابي بشكل أكثر فعالية ونجاعة.

وإذا كانت "الإشكالات التي تعاني منها الرقابة البرلمانية هو ندرة المعلومات وتعقيدات تسييرها وممارستها، والطابع الروتيني الذي يتلبسها، خصوصا الأسئلة البرلمانية بشقيها الكتابي والشفوي، إذ في الغالب لا تلقى الاهتمام الكافي من البرلمانيين الذين يجدون موانع كثيرة تحول دون ممارستها بشكل جيد، وعليه فالانتقال إلى الرقابة الالكترونية سيزيح الكثير من الشوائب ويفتح الباب نحو ترشيد الرقابة البرلمانية أكثر، خاصة من خلال اعتماد نمط الأسئلة الالكترونية، التي ستتجاوز حتما اختلالات الأسئلة بشكلها التقليدي، من خلال اعتماد برامج رقمية تسهل عملية التواصل عن طريق الأسئلة بين الحكومة والبرلمان، خصوصا فيما يتعلق بتسريع وتيرة طرحها من طرف أعضاء البرلمان، والإجابة عليها من طرف الحكومة، مع إمكانية توثيقها وتبويبها وتخزينها بشكل منظم وسلس يسهل مهمة البرلمان والحكومة على حد سواء، والتي ستمكن حتى المواطنين والباحثين والمراسد البرلمانية من الاطلاع عليها والمساهمة في تقييمها، خصوصا إذا منحت

⁹ - البرلمان الالكتروني وتطبيقاته عالميا وعربيا، مقال منشور على الموقع الرسمي للمركز الأوربي لدراسات المشرق العربي الاقتصادية: <https://www.ecesao.org/ar/>

هذه الرقمنة مجالات لتعليقات المواطنين التي يمكن أن تشكل مرجعا لمعلوماتيا لأعضاء البرلمان والحكومة للوقوف على انشغالات المواطنين من قريب"10.

ضمن نفس السياق، يعتبر انفتاح البرلمانين على مواقع التواصل الاجتماعي، أحد أهم الآليات الحديثة التي بإمكانها أن تساعد على معرفة انشغالات المواطنين، وما يؤرقهم، بالإضافة إلى ذلك ستمكنهم هذه الوسائل الحديثة، من معرفة المستجدات اليومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... بشكل أسرع، وكذا معرفة العديد من الخروقات التي غالبا ما يكونون أبعد عنها، نظرا لانشغالاتهم ووظائفهم المتعددة، والأمثلة بهذا الخصوص متعددة، فالكثير من الخروقات تم الكشف عنها في وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أصبحت فيما بعد قضايا رأي عام، ومنه تحولت إلى أسئلة لأعضاء البرلمان.

3- استخدام التقنيات الحديثة لتأهيل الوظيفة التقييمية للبرلمان

يعتبر تقييم السياسات العمومية من الوظائف الجديدة للبرلمان11، وهي من أكثر الوظائف التي تحتاج إلى المعلومات الكثيرة والدقيقة، فلا يصح تقييم أي سياسة بدون وجود معلومات حقيقية ودقيقة في ذات الوقت، لذلك هي تحتاج إلى أبحاث كثيرة وموارد بشرية كافية، وآليات متعددة، من أجل القيام بها على أحسن ما يرام، وهو الأمر الذي يشكل عائقا أمام البرلمانين، لأداء مهامهم التقييمية بشكل أكثر فعالية ونجاعة.

فضلا عن ذلك ففي العديد من الأحيان تكون التقارير والوثائق المعروضة على الهيئات التشريعية من طرف السلطة التنفيذية غاية في التعقيد، الأمر الذي يعيق مهمة أعضاء البرلمان لدراستها وتحليلها ومراجعتها، وتقييمها.

10- عثمان الزباني: مرجع سابق، ص: 19.

11- تم التنصيب عليها أول مرة في دستور 2011، وذلك في الفصل 70 منه الذي جاء فيه: "... يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقوم السياسات العمومية..."، ونص الفصل 101 على أن: "... تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها".

علاوة على ذلك، يعتبر عامل التخصص من أكبر العوائق التي تقف في وجه المشرعين من أجل القيام بوظائفهم على أكمل وجه، فأغلب هؤلاء قبل دخولهم للمجالس النيابية، كانوا ينتمون إلى تخصصات مختلفة في حياتهم المهنية والعلمية، فضلا عن ذلك، فالبعض منهم يتوفرون على مستوى دراسي ضعيف أو متوسط، وبمجرد دخولهم للهيئة التشريعية يجدون أنفسهم أمام تعدد المهام وتعدد السياسات والتشريعات وفي تخصصات مختلفة، ما يفرض عليهم أن يكونوا على دراية كاملة بكل التقارير والوثائق التي تعرض عليهم، إلا أن عامل التخصص المشار إليه، غالبا ما يقف كعائق من أجل فهم ودراسة ومراجعة هذه التقارير.

تبعاً لذلك، فإنه بالإضافة إلى الموارد البشرية المتخصصة التي لا غنى عنها والتي بإمكانها أن تقدم المساعدة للبرلمانيين في تأدية وظائفهم، خاصة التقييمية، يحتاج هؤلاء إلى تقنيات وآليات تكنولوجيا عديدة تسهل عليهم هذه المهمة، فبالإضافة إلى سهولة الولوج والبحث عن المعلومات المختلفة عن طريق التكنولوجيات الحديثة، والتي تعتبر ضرورية في عملية التقييم، فإن هذه التكنولوجيات تساعد البرلمانيين في عملية الدراسة والمراجعة والاحصاء... إلى غير ذلك من الأبحاث التقنية والعلمية، كما أن هذه التقنيات الحديثة، ستسهل مهمة التقييم، وتختصر الوقت، ما يمنح الفرصة لأعضاء البرلمان للقيام بوظائفهم المتميزة بالتعدد والتشابك.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية التقييم التي يقوم بها البرلمان، كلما كانت أكثر دقة، كلما زادت جودتها، وهو ما سيساهم لا شك في تجويد العمل البرلماني بشكل عام، والتقييمي على الخصوص، زيادة على ذلك، أنه كلما كان عدد السياسات التي تم تقييمها أكبر، كلما زادت فعالية العمل الحكومي والبرلماني على السواء، فضلا عن ذلك، يمكن

تقويم هذه السياسات، خاصة تلك التي يمكن تقويمها، أو طرح بدائل لسياسات أنجع، بالنسبة للسياسات التي انتهت أو شارفت على النهاية.

وإذا كان التقييم يهدف إلى إنجاز أبحاث وتحاليل دقيقة بهدف التعرف على نتائج السياسات والبرامج العمومية، وقياس آثارها على الفئات المعنية وعلى المجتمع، كما يهدف إلى معرفة مستوى الإنجاز الذي تم تحقيقه قياساً بالأهداف المرسومة وتحديد العوامل التي مكنت من بلوغ تلك الأهداف، وذلك بغية إصدار توصيات وتقديم اقتراحات بشأن التحسينات التي يمكن إدخالها على السياسة العمومية موضوع التقييم¹².

فإن استخدام التكنولوجيات الحديثة في تقييم السياسات العمومية، أصبح لازماً، ولا شك سينعكس إيجاباً على السياسات العمومية التي تم تقييمها، نظراً لما يمكن أن تضيفه التقنيات الحديثة من دقة في البحوث، وسرعة في الأداء، بالإضافة إلى كمية المعلومات التي يمكن الاطلاع عليها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي من شأنها أن تساهم في تجويد الوظيفة التقييمية.

4-رقمنة الدبلوماسية البرلمانية

تشكل الدبلوماسية إحدى وظائف البرلمانات الحديثة، وقد تم التنصيب عليها في الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان المغربي، نظراً للأهمية الكبيرة التي يمكن أن تلعبها المؤسسات التشريعية في الدفاع عن القضايا الوطنية من جهة، وفي الاستفادة من التجارب الأجنبية من جهة أخرى، فالتطورات والمتغيرات السريعة التي يعرفها العالم، لم تعود معها الدبلوماسية التي تقوم بها السلطة التنفيذية في شكلها التقليدي كافية، وإنما أصبحت مشاركة جميع الفعاليات المجتمعية والمؤسسات الدستورية مكلفة بهذه المهمة، ويعد البرلمان أهم الفاعلين في الدبلوماسية.

¹²- المادة 288 من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017.

وإذا كانت الهيئات التشريعية تؤدي أدورا مهمة وكبيرة في التسويق للنموذج الوطني، ولعب دور مهم في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، فإنه في ذات الوقت يزداد هذا الدور تعقيدا، مع كثرة الوظائف وتشعبها، مما يشكل أحد الصعوبات لدى البرلمان للقيام بدوره الدبلوماسي، ومن هنا كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا محوريا في تسهيل هذه المهمة، والتحول من الدبلوماسية في شكلها التقليدي، إلى الدبلوماسية الرقمية، التي تعتمد على السرعة والفعالية والكفاءة في الأداء، ومن شأن هذه التقنيات الحديثة، أن تساعد أعضاء البرلمان في أداء مهامهم الدبلوماسية بشكل أكثر ارتياحا، وأكثر فعالية، خاصة في عصر لا يعترف بالتماطل، وإنما عصر يمتاز بالسرعة.

ضمن نفس السياق، فالتكنولوجيات الحديثة، تساعد أعضاء البرلمان، على جمع المعلومات، على كل القضايا العالمية، وكذلك معرفة أخبار العالم، وذلك بشكل أسرع، ما سيساهم في اتخاذ القرارات الإيجابية في الوقت المناسب. ولئن كانت القضايا الوطنية، هي أبرز المهام الملقاة على عاتق أعضاء البرلمان، فإن تسويق هذه القضايا والدفاع عنها، يحتاج اليوم إلى ترسانة تكنولوجيا حديثة تساعدهم في أداء هذا الدور، سواء في طريقة التسويق والدفاع عنها، وسواء من خلال جمع المعلومات عن هذه القضايا، والمعلومات المعاكسة، من أجل البحث في سبل تجاوزها بشكل أسرع وكفاء.

علاوة على ما سبق، فإن الدبلوماسية البرلمانية، ليس الهدف منها فقط الدفاع عن المصالح الوطنية، ولو أنه يشكل سببا مهما و متميزا، وتعتبر الاستفادة من التجارب الأجنبية في شكلها الإيجابي، أحد مهام البرلمانات حول العالم، ويعتبر تبادل الخبرات والمعلومات، وكذلك القيام ببعثات تكوينية، وجلب الاستثمارات... مهاما إضافية تدخل ضمن مجال الدبلوماسية البرلمانية، ويمكن في هذا الإطار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد أعضاء البرلمان في أداء هذه الوظائف بشكل أسرع، وأداء فعال.

"إن الدبلوماسية البرلمانية تتغير في ظل بروز الفضاء السيبراني، وغدت البرلمانات تتبنى وسائل جديدة لتسيير العلاقات والتفاعل على المستوى العالمي لتحقيق أهدافها والدفاع عن مختلف القضايا الوطنية، وهذا يشكل أهم تحول في أداء الدبلوماسية بشكل عام، والدبلوماسية البرلمانية بشكل خاص، منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا التبديل ينبع حتما من الثورة الرقمية القائمة، وما هو أكيد أن تنظيم مهام الدبلوماسية البرلمانية سيستند على خصائصها المثلى: التمثيل، والتفاوض، والإعلام، وحماية وتعزيز مصالح الدولة على مستوى المنتظم الدولي، لكن ستختلف هذه الوظائف من حيث سياق ممارستها في ظل تشكل "الدبلوماسية البرلمانية الالكترونية" على الرغم من أنها ما زالت تقدم لنا ملامح غير واضحة، لكن المسعى هو تحقيق مطالب الشفافية والمرونة والجاهزية والفعالية على مستوى الدبلوماسية البرلمانية"¹³.

"إن تفعيل الدبلوماسية البرلمانية الرقمية سيؤول إلى تجاوز معضلة الدبلوماسية التقليدية، خصوصا مسألة البطء والتعقيدات الإجرائية البيروقراطية، التي تتطلب التنقل والجهد والتكاليف المالية الباهضة، من خلال خلق منتديات برلمانية في المجال الافتراضي، فيما يتعلق بالتجمعات البرلمانية على المستوى الدولي أو الجهوي أو الإقليمي، حيث تضمن سرعة التواصل وتبادل المعلومات، والتعبير عن مواقف بخصوص قضايا دولية آنية ومستعجلة في ظل التفاعلية الإعلامية القائمة"¹⁴.

تجدر الإشارة، أنه على المستوى الدولي، هناك مبادرات هامة لاستخدام التقنيات الحديثة في خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية، ومنها شبكة المعلومات القانونية الدولية، فمما لا شك فيه، أن تبادل الخبرات القانونية بين الدول هو أمر حيوي في ظل

¹³ - عثمان الزباني: مرجع سابق، ص: 20.

¹⁴ - نفس المرجع، ص: 21.

التحولات الدولية والتغيرات الاقتصادية الجارية، وكذلك لتعظيم الاستفادة من التقدم الكبير في وسائل الاتصال وتقنياته الحديثة¹⁵.

وفي إطار الجهود الدولية لتوثيق التعاون بين المؤسسات التشريعية وتبادل الخبرات القانونية وتدعيم البحوث الجادة في النظم الدستورية والقانونية، تأسست شبكة المعلومات القانونية الدولية، وأصبحت أحد العلامات الهامة في دعم التطور التشريعي المعاصر، وهذه الشبكة هي بمثابة منظومة غير حكومية، وبالأخص فهي ليست جزءا من الحكومة الأمريكية، بالرغم من تمركزها حاليا في مقر الكونجرس الأمريكي، وهي تضم عددا من المحطات، أو قواعد البيانات الإقليمية التي تتبادل المعلومات فيما بينها، وقد تتيحها للغير أيضا في مجال المعلومات القانونية¹⁶.

ضمن نفس السياق، يلعب الاعلام البرلماني دورا مهما في الدفاع عن المواقف والقضايا الوطنية وتسويقها، فقد أصبح من مستلزمات الهيئات التشريعية، ووضع أطر متخصصة في الاعلام والتسويق مهمتها تتجلى في الاهتمام بكل ما إعلامي، والحرص على جعل دوره بارزا في تسويق القضايا الوطنية، نظرا للدور الطلائعي الذي يمكن أن يلعبه في الدفاع عن القضايا الوطنية.

تبعاً لما سبق، فإن الدبلوماسية الرقمية أصبحت بديلا عن الدبلوماسية في شكلها التقليدي، خاصة في عصرنا الذي يمتاز بالسرعة والفعالية، وهو ما سيساهم في تجويد وظائف البرلمان عموما، والوظيفة الدبلوماسية على الخصوص، وبالتالي، فلا مناص، من تطوير الآليات التكنولوجية والإعلامية، في شقها المتعلق بالدبلوماسية، حتى تضطلع بدورها الدبلوماسي. ولا شك أن الدبلوماسية البرلمانية مهمة جدا بل أصبحت محورية في

¹⁵ - علي الصاوي: مرجع سابق، ص: 24.
¹⁶ - المرجع نفسه.

العلاقات الدولية، إلا أن نجاحها، يعتمد على مجموعة من الركائز المالية والتقنية والبشرية المتخصصة... حتى تكون أكثر فعالية.

الفقرة الثانية: رقمنة الإدارة البرلمانية وترسيخ الشفافية عبر تكنولوجيا المعلومات يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تزيد من نجاعة وفعالية الإدارة البرلمانية (أولا)، علاوة على ذلك، فالتقنيات الحديثة، ستساهم في ترسيخ مبادئ الحكامة والديمقراطية التشاركية (ثانيا).

أولا: أثر التكنولوجيات الحديثة على نجاعة الإدارة البرلمانية

تشكل الهياكل الإدارية البرلمانية أهم الآليات التي تساعد أعضاء البرلمان في أداء وظائفهم، والانتقال من الإدارة في شكلها التقليدي، إلى رقمنة الإدارة، يعتبر توجهها عاما للبرلمانات العالمية، نظرا للخدمات الكبيرة التي أصبحت تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تطوير الإدارة وتجويد عملها، ومن هنا يمكن للتكنولوجيات الحديثة أن تساهم بشكل إيجابي في تطوير هياكل البرلمان، خاصة الإدارية منها، وهو ما سأطرق إليه في هذا المحور، دون نسيان الحديث عن دور التقنيات الحديثة في تطوير المكتبات البرلمانية.

1-أهمية التكنولوجيات الحديثة في تطوير الإدارة البرلمانية

تتكون الهيئات التشريعية من العديد من الهياكل، وتعتبر الإدارة البرلمانية أهم الهياكل التي تؤثر في جودة العمل البرلماني، فالإدارة هي أداة مهمة في يد أعضاء البرلمان، تساعدهم في أداء وظائفهم، حيث أنه لا يمكن في العصر الراهن، ومع تعقد وتشعب أعمال البرلمان، الاستغناء عن خدمات الإدارة والموارد البشرية التي تقوم بتسييرها، وإذا كان توفير المعلومات لأعضاء البرلمان يشكل السمة المركزية للأطر الإدارية من داخل

المؤسسات التشريعية¹⁷، فإن هذا الدور سيكون أكثر فعالية باعتماد التقنيات الحديثة في البحث والتحليل والمراجعة، ودراسة التقارير، خاصة تلك التي تنشرها السلطة التنفيذية، والتي تمتاز غالبا بالتعقيد.

بالإضافة إلى تقديم المعلومات وتوفيرها لأعضاء البرلمان، تقوم الإدارة البرلمانية، بتسيير البرلمان، في كل ما يتعلق بوظائفه، والحفاظ على السير العادي له، وهي تحتاج اليوم مع تشعب هذه الاختصاصات إلى تقنيات جديدة من أجل تأدية هذه الوظائف، كما أن هذه التقنيات ستمنح الإدارة البرلمانية إمكانيات جديدة عن المعلومات الضرورية، ووسائل لزيادة القدرة على معالجة وتقديم هذه المعلومات.

ضمن هذا الإطار، قامت جل الهيئات التشريعية عبر العالم، بتوفير ترسانة تكنولوجية من أجل تطوير خدماتها، وتسهيل مهامها، كما وضعت رهن إشارة الأطر الإدارية ووسائل تقنية من أجل زيادة فعاليتهم وتطويرها، فضلا عن ذلك، قامت أغلب الهيئات التشريعية بإحداث بوابات إلكترونية رسمية خاصة بمجالسها، وذلك من أجل جعل المواطن في قلب الحدث، ومتتبعا للعمل البرلماني، وحريصا على معرفة تفاصيل تحركات ممثليه، علاوة عن الانفتاح الذي أصبحت تحرص عليه جل المؤسسات التشريعية، ضمانا لتكريس الديمقراطية والشفافية في عصر التكنولوجيا، بالإضافة إلى ذلك، يعد مشروع البرلمان الإلكتروني من أهم المشاريع التي توجهت إليها جل المجالس النيابية، حتى تستطيع مواكبة المستجدات والتطورات السريعة، ومن أجل جعل بلادها في قلب هذه التطورات. هذه البوابات تحرص على تسييرها وتطويرها، ترسانة من الأطر البشرية المختصة.

¹⁷- Susan Webb Hammond : « Legislative Staffs », Legislative Studies Quarterly, Vol. 9, No. 2, May, 1984, Published by, Washington University, P : 281.
Stable URL : <https://www.jstor.org/stable/439394>

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة البرلمانية، ومن أجل تكريس دورها الحساس والمحوري داخل الهيئات التشريعية، فهي تحتاج إلى ترسانة من الموارد التقنية والتكنولوجية من أجل تيسير مهامها، في البحث والتحليل والمراجعة... وتقديم المعلومات الكافية والدقيقة إلى أعضاء البرلمان لاستعمالها في أداء وظائفهم، وبالتالي المساهمة في تجويد العمل البرلماني.

فإذا كانت المعلومات والبحوث من أهم أدوات تطوير العمل البرلماني وزيادة القدرة المؤسسية للبرلمان، فهذا الأخير يحتاج أكثر من غيره من المؤسسات السياسية، إلى إدارات حديثة ومتخصصين مدربين في ترتيب وتنظيم وتحليل المعلومات لتقديمها في الوقت المناسب، وبالشكل الملائم للأعضاء لممارسة مهامهم البرلمانية المتنوعة، ويمكن القول أن الهيئات التشريعية تحتاج في مجملها إلى "ثورة معلوماتية" بها، لا تبدأ من اقتناء الحواسب الآلية ورصها، ولا تقف عند تلك المرحلة، وإنما تسعى إلى توظيف واستخدام تكنولوجيا حديثة في مجال المعلومات البرلمانية، وامتلاك قدرات فنية، ووحدات لتخزين المعلومات واسترجاعها، وكذلك تطوير نظم لإدارة المعلومات، وإتاحتها إلى النواب والمجتمع في الوقت المناسب وبالكفاءة اللازمة¹⁸.

واستخدام التقنيات الحديثة يساعد على تطوير خدمات البحوث والمعلومات البرلمانية لكي تبادر بالخدمة، وتستعد لتقديمها للعضو قبل طلبها، وذلك من خلال تسجيل طلبات الأعضاء من البحوث والمعلومات وتقييمهم لما يحصلون عليه، على نحو تراكمي، ثم تحليل نوعية الخدمة، التي يطلبها الأعضاء، وتقييمهم للجوانب الإيجابية والسلبية فيما يحصلون عليه خلال فترة ممتدة، ثم تطوير الأداء والاستعداد لتقديم الخدمة، وربما

المبادرة بعرضها على النواب دون طلبها، فيما يسمى خلق الطلب على خدمات المعلومات والبحوث، وجعلها مبتكرة ومحفزة¹⁹.

لا شك أن إدخال آليات تكنولوجية جديدة للإدارة البرلمانية، سيساهم في تجويد عملها، بشكل أكثر فعالية، وبسرعة في الأداء، مما أصبح معه لا مناص، من الولوج إلى عصر العولمة، وتتبع آخر التقنيات والعمل على إدخالها للبرلمان، ليكون في مستوى التطلعات، ويؤدي أدواره بشكل فعال، كما أن إدخال هذه التقنيات تفرضه التطورات العالمية والمستجدات والمتغيرات اليومية التي أصبحت تتسم بالسرعة.

2-رقمنة المكتبات البرلمانية

تعتبر المكتبات البرلمانية أحد أهم الموارد الأساسية للمؤسسات التشريعية عبر العالم، حيث أن جل البرلمانات خاصة في الدول المتقدمة والديمقراطية، تتوفر على مكتبات ضخمة من مختلف التخصصات، على اعتبار العمل البرلماني خليط بين العديد من التخصصات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... والأهم القانونية.

وإذا كانت المعلومات كما سبقت الإشارة إلى ذلك، هي شريان حياة البرلمانات، فإن الوصول إلى المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب، يعد أمراً ضرورياً لضمان حسن سير الهيئات التشريعية الديمقراطية، وفي دورهم التشريعي يحتاج أعضاء البرلمان إلى المعلومات أثناء قيامهم بمراقبة القضايا وتطوير الحلول السياسية، والتنبؤ بالعواقب والتأثير على عملية صنع القرار الحكومي، كما يحتاجون إلى المعلومات أثناء تادية دورهم في مراقبة العمل الحكومي، ومراقبة مدى نجاح البرامج الجارية، وتحديد مجالات الضعف.... وتعتبر في هذا الإطار المكتبات والخدمات البحثية البرلمانية من الآليات المهمة لضمان فعالية البرلمان عن طريق توفير معلومات موثوقة ومستقلة وغير منحازة وذات

¹⁹- نفس المرجع، ص: 24.

صلة، وقد تطورت هذه الخدمات في العديد من الهيئات التشريعية العالمية في العقود الأخيرة بالتزامن مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي غيرت بشكل أساسي من كيفية إدارة البرلمانات للمعرفة والمعلومات²⁰.

وإذا كان المشرع يحتاج لمزيد من المعلومات والمعرفة، مع تطور العمل البرلماني وتعبده، فإن المكتبات البرلمانية، تعتبر المصدر الأساسي لتلك المعلومات، حيث تهدف المكتبة البرلمانية إلى تعبئة موارد المعلومات بكل أشكالها ومصادرها في خدمة أعضاء البرلمان، بما في ذلك، تجميع المعلومات المتعلقة بمصادر المعلومات والبيانات في نطاق العمل البرلماني، بصرف النظر عن أشكالها ومصادرها، وإعداد حصر شامل لمختلف أنواع الخدمات ومراسد المعلومات والبيانات، ولتيسير ذلك لا بد أن تحتفظ المكتبة بأدلة وكشافات ومراسد بيانات تغطي الدراسات والبحوث والاطروحات والتقارير وغيرها من الوثائق، والمشروعات الحكومية أو الدولية المتصلة بالعمل البرلماني، والخبراء الذين يمكن اللجوء إليهم لإعداد تقارير متخصصة أو تقديم المشورة، والإدارات والمؤسسات والأجهزة التي يمكن أن تساعد في تقديم الخدمات، والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية²¹.

إن دور المكتبات البرلمانية، يكمن بالأساس في جمع المواد وفهرستها وحفظها وتوفير وظيفة خدمة المعلومات... هذه الخدمات التي تطورت في العقود الأخيرة، بالتوازي مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، والتي غيرت بشكل أساسي من كيفية إدارة البرلمانات للمعرفة والمعلومات، حيث تكيّفت العديد من المكتبات البرلمانية

²⁰- Building capacity to meet parliamentarians' information and knowledge needs, Report from the conference, Informing Democracy, Published by Inter-Parliamentary Union, Geneva, 22 October 2008, P : 7

http://www.ipu.org/PDF/publications/inform_dem_en.pdf
²¹- علي الصاوي: مرجع سابق، ص: 26.

والخدمات البحثية مع هذه البيئة الجديدة²²، في حين لا تزال العديد من البرلمانات، خاصة في الدول النامية، لا تتوفر مكاتبها على الحد الأدنى من الخدمات البحثية، ولم تستجيب لتطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رغم أن الواقع يقول، أن البرلمانات في الدول النامية والديمقراطيات الصاعدة، هي الأكثر حاجة إلى المعلومات والخدمات البحثية، خاصة تلك التي تقدمها المكاتب، فعندما تكون الحكومات هي المصدر الوحيد للمعلومات، أو عندما تكون هذه المعلومات غير شفافة، ينعكس ذلك سلبا على وظائف أعضاء البرلمان، وبالتالي محدودية قدرتهم على مساءلة الحكومة، ما سينتج عنه خلا في التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية²³.

تبعاً لذلك، فالمكاتب البرلمانية، بالإضافة أنها تتوفر على العديد من الكتب والمؤلفات والوثائق والدلائل... فهي تلعب دور مستودعات للمعرفة، ويتم ذلك عن طريق تخزين المعلومات، والتي تكون على الأرجح مفيدة للبرلمانيين، وعلى مستوى أقل رسمية، يبني الموظفون معرفة جماعية تستند أيضا إلى الخبرة، ما يساعد على استباق الحاجات، ويمكن الموظفين المعينين حديثا من الاستفادة من خبرة من هم أكثر تمرسا²⁴. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تلعب دورا مهما في تطوير المكاتب البرلمانية، وتحسين خدماتها، وتجويد عملها، من خلال تنمية القدرات الإدارية والتخطيطية للمكتبة، ودعم التكنولوجيا في الأعمال المكتبية، والمساعدة في بلورة رسالة المكتبة لخدمة المشرع، وكذا الباحثين القائمين على خدمة المشرع، وتنمية القدرات البحثية للعاملين بالمكتبة من خلال برامج تدريبية وورش عمل تطبيقية، وتنمية الإدارة الخاصة بإعداد أوراق العمل

²²- Building capacity to meet parliamentarians' information and knowledge needs, Report .cit, P : 7.from the conference, op

²³- Ibidem

²⁴- كيث كونينغهام: مبادئ توجيهية للمكاتب البرلمانية، الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، الطبعة الثانية، 2009، مطبعة ستروس، مورلنباخ، ألمانيا، ص: 17.

وتجميع وفهرسة الموضوعات المختلفة، فضلا عن ذلك، ينبغي التخطيط لتنمية مقتنيات المكتبة، والعمل على تزويدها بأحدث الكتب والدراسات في مختلف الأنشطة والمجالات²⁵. إن تطوير المكتبات البرلمانية، من شكلها التقليدي، لتساير العصر، أصبح أمرا ضروريا بحكم الواقع، وبالتالي الانتقال من مكتبات تقليدية محدودة من حيث الخدمات، إلى مكتبات عصرية تعتمد على التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من التقنيات الحديثة في تديرها، وتدير العاملين بها.

فضلا عن ذلك، فإن تأهيل المكتبات البرلمانية، وجعلها في خدمة أعضاء البرلمان وموظفيه، سيكون له بدون شك أثر إيجابي في تجويد العمل البرلماني، إلا أن تأهيلها رهين بشكل أساسي بتأهيل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وجعل هذه الأخيرة في خدمة المكتبات البرلمانية، وفي خدمة العاملين بها.

ضمن نفس السياق، ينبغي استخدام التقنيات الحديثة لتحسين خدمات المكتبات، والاستفادة منها، ليس فقط من طرف البرلمانيين والعاملين داخل الهيئات التشريعية، وإنما بجعلها في متناول باقي المواطنين والمواطنات، خاصة الباحثين منهم في العمل البرلماني والدستوري، وفي هذا الصدد ينبغي وضع بوابة إلكترونية لكل مكتبة مع فهرسة محتوياتها، ليسهل الولوج إلى خدماتها ومحتوياتها، من طرف الجميع، ومن ثم يمكن لكل الباحثين والمواطنين، الاستفادة من خدمات المكتبات البرلمانية، واختصارا للوقت وجعل التكنولوجيا في خدمة المواطن وخدمة المكتبة، فإن وضع بوابة إلكترونية بحثية للمكتبات البرلمانية، سيكون له انعكاس إيجابي في هذا الإطار.

²⁵ - كريم السيد عبد الرزاق: الهياكل الرسمية والموازية لإدارة أعمال البرلمان وخدمات البحوث والمعلومات المقدمة للنواب، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، ص: 17. منشور على الموقع الإلكتروني:
http://www.arabruleoflaw.org/Files/PDF/Parliament/Arabic/P2/EgyptBackgroundpaperParliamentP2S4_AR.pdf

بالإضافة إلى الميزات التي يمكن للتقنيات الحديثة أن تدخلها على المكتبات البرلمانية وتقوم بتطويرها، يمكن أيضا أن تستعمل في الحفاظ على أرشيف البرلمان، وترتيبه، وجعل الولوج والوصول إليه أكثر سهولة، وبالتالي سيكون أكثر فعالية، دون أن يضع الباحثين داخل محتوياته في متاهات البحث الطويلة دون جدوى.

ثانيا: تكريس الشفافية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منح الهيئات التشريعية بعدا جديدا في علاقتها مع المواطنين والمواطنين والمجتمع المدني، فهي حتما ستشكل أهم الآليات في تكريس مبادئ الحكامة الجيدة، خاصة مبدأ النزاهة والشفافية في العمل البرلماني، وستساهم في انفتاح المؤسسات التشريعية على العالم الخارجي، سواء من خلال ترسيخ الديمقراطية التشاركية وزيادة فعاليتها، أو من خلال تحسين التواصل بين الناخبين وأعضاء البرلمان.

1-أهمية التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الديمقراطية التشاركية

يعتبر التنصيب على الديمقراطية التشاركية والمواطنة كأحد مبادئ النظام الدستوري المغربي، من المستجدات المهمة التي نص عليها دستور 2011 (الفصل الأول)، ومنح بذلك الحق للمواطنين والمواطنين الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14)، بالإضافة إلى منحهم الحق في تقديم العرائض (الفصل 15) ... بالإضافة إلى العديد من المقتضيات الدستورية التي أكدت على الديمقراطية التشاركية، فضلا على القوانين التنظيمية التي صدرت من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية، كالقانون التنظيمي المتعلق بالملتمسات، والقانون التنظيمي المتعلق بالعرائض... ودون الدخول في الإشكاليات العديدة المتعلقة بهذه القوانين، سأتحديث فقط على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تأهيل الديمقراطية التشاركية، وتحسينها، والرفع من فعاليتها ونجاعتها.

وإذا كانت مساهمة الأنترنت ووسائل الاتصال الجديدة في الحياة السياسية والنقاش العام، يشكل منذ فترة طويلة بيئة للأبحاث في العلوم السياسية وفي علم اجتماع وسائل الإعلام، فإن الدراسات الأخيرة في الميدان تحاول فهم الكيفية التي تقوم بها أجهزة الربط بإعادة تشكيل طرق المشاركة السياسية، وكيفية إعادة تشغيل مفاهيم التمثيل، والانخراط والمواطنة في هذا السياق التكنولوجي الجديد، والكيفية التي تتم بها شيئاً فشيئاً الانزلاقات والتغيرات في الممارسات التشاركية الحالية²⁶.

والواقع يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير حقا العلاقات المألوفة بين المواطنين وبين ممثليهم، والتي تجدد طرق التعبير عن الخطاب السياسي، وأحد التطبيقات الأكثر وضوحاً في ترسيخ التكنولوجيات الرقمية داخل مجتمعاتنا يمكن أن يبرز عبر ممارسات التواصل الحكومية، فالدولة الحديثة تركز إلى استشارة المواطنين فيما يتعلق بشؤون المجتمع، وكذلك البث السريع وبشكل مكثف للأخبار والمعطيات العامة إلى الجمهور، هذا التواصل العام للدولة يعتمد، من بين وسائل أخرى، على تعزيز وتقييم وسائل الإبحار الجديدة للويب من أجل بناء إدارة إلكترونية على الشبكة حول المواطنين وتعزيز ازدهار اقتصاد غير مادي²⁷.

وعلاقة بموضوعنا، فغالبا، ما يكون بعد المسافة بين المدن والجهات، وكذا بين هذه الجهات وبين المركز حيث يوجد البرلمان، حاجزا حقيقيا في طريق الديمقراطية التشاركية، فإن هذا البعد يطرح إشكالية ضعف التنسيق، وصعوبة الاتفاق، وكذلك جمع التوقيعات، خاصة عندما يتعلق الأمر، برفع عريضة أو ملتمس تشريع للبرلمان، وفي هذا الإطار، يمكن العمل على استغلال التكنولوجيات الحديثة، من أجل تقريب وجهات

²⁶- ريمي ريبيل: الثورة الرقمية، ثورة ثقافية؟ ترجمة، سعيد بلمبخوت، منشورات عالم المعرفة، عدد 462 يوليو 2018، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: 154.
²⁷- المرجع نفسه.

النظر، وكذلك، العمل على تقنين التوقيع الإلكتروني، كي لا يكون هذا الأخير حاجزا أمام المواطنين والمواطنات، وجمعيات المجتمع المدني من أجل رفع عرائض، أو ملتزمات تشريع للمؤسسة التشريعية.

وبناء على ذلك، يمكن للبرلمان، أن يضع بوابة إلكترونية خاصة بالملتزمات والعرائض، يمكن للمواطنين والمواطنات من خلالها أن يرفعوا توقيعاتهم وآرائهم بخصوص أي عريضة أو ملتمس، بعد الاطلاع عليه على نفس البوابة، من جهة أخرى، فإن هذه البوابة يمكن أن تكون حلا أكثر فعالية بالنسبة لمقدمي العريضة أو الملتمس، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء التنقل من مدن بعيدة إلى العاصمة من أجل وضع العريضة لدى مكتب أحد مجلسي البرلمان.

تبعاً لذلك، فإن التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى فعاليتها، فإنها ستختصر الوقت، وتسهل عملية التنسيق بين المواطنين والمواطنات من كل المدن المغربية، فضلاً عن ذلك، فإنها عملية أكثر اقتصاداً للمصاريف، حيث تعتبر هذه الأخير من أكبر الإشكاليات التي تواجه المواطنين، وإذا كانت تكاليف التقنيات الحديثة والعمل بها باهضة، إلا أن ذلك سيكون له انعكاس إيجابي على المدى المتوسط والبعيد.

بناء على ما سبق، فإن الديمقراطية التشاركية، ستكون أكثر فعالية ونجاعة، باستخدام التقنيات الحديثة، وبالتالي الانتقال إلى الديمقراطية الإلكترونية التي ستكون لا شك انطلاقة مهمة في بناء الدولة الديمقراطية ودولة الحق والقانون، وإذا كان المجتمع اليوم يتجه إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة بشكل أكبر، خاصة الشباب، فإن الانفتاح على هؤلاء عبر ترسيخ الديمقراطية الإلكترونية سيعزز من الديمقراطية التشاركية، ويفتح المجال أكثر أمام المواطنين والمواطنات للتعبير عن تطلعاتهم ومتطلباتهم، والأهم من ذلك، ستقوم الديمقراطية الإلكترونية من تعزيز العلاقة بين الناخبين وبين

ممثلهم في البرلمان، بالإضافة إلى تعزيز التواصل بينهم، وتسهيل التنسيق والتفاعل بينهم، وقد نجحت الديمقراطية الالكترونية في العديد من البلدان، واتضح فعاليتها، وتعتبر من بين المشاريع التي تفاعل مع الجمهور وانفتحوا عليها 28، غير أن ذلك يحتاج إلى العمل وبذل المزيد من الجهود للتواصل والتحسيس بأهمية الديمقراطية التشاركية والالكترونية، وأهمية مشاركة المواطنين والمواطنات، والأهم من ذلك، لا بد من تعزيز وإعادة الثقة للمؤسسة التشريعية عبر ترسيخ فكرة الجدية في عملها، وتحسين مستواها الوظيفي.

علاوة على ما سبق، وفي إطار الديمقراطية الالكترونية، يمكن في هذا الإطار، الاهتمام أكثر بالعريضة الالكترونية، وبالملمس الالكتروني، وكذلك التصويت الالكتروني، وجعلهم أكثر الوسائل استخداما في الديمقراطية الالكترونية، وعبرهم يمكن للمواطنين والمواطنات، التعبير عن انشغالاتهم ومتطلباتهم وتطلعاتهم، ومن خلالهم يمكن جعل مشاركة الجمهور أكثر فعالية وأكثر نجاعة من الوسائل التقليدية، التي أصبحت عبئا على المواطنين والمواطنات، فاستخدام التقنيات الحديثة في تكريس وترسيخ الديمقراطية التشاركية، هو أكثر الأساليب فعالية، نظرا للاهتمامات الكثيرة للمواطنين، بالإضافة إلى بعد المسافة والوقت الذي يمكن أن يهدر في الوسائل التقليدية، ما يعطي انطبعا أوليا للجمهور بعدم فعالية هذه الوسائل، وبالتالي الابتعاد عن الاهتمام بالعمل البرلماني، والسياسي بصفة عامة.

2- دور التكنولوجيات الحديثة في تعزيز الشفافية والتواصل مع الناخبين

تتجلى أهم خصائص المؤسسات التشريعية في: التمثيل، والشفافية، وإمكانية الوصول، والمساءلة، والفعالية²⁹، فالمفروض في البرلمان أنه يمثل الناس بمختلف توجهاتهم السياسية والاجتماعية...، كما أنه يضمن الشفافية في أعماله من خلال جعلها مفتوحة للعموم عن طريق وسائل الاعلام المختلفة، فضلا عن ذلك، ينبغي أن تكون أعمال البرلمان ممكنة الوصول، أما المساءلة فتتجلى في مساءلة أعضاء البرلمان أمام الناخبين عن أداءهم وسلوكياتهم، وأخيرا الفعالية في العمل البرلماني وفقا للقيم الديمقراطية.

إن الخصائص السابقة للهيئات التشريعية بالإضافة أنها تساهم في ديمقراطية العمل البرلماني، فهي تعزز الشفافية والتواصل مع المواطنين والمواطنين، غير أن ذلك سيكون أكثر فعالية، باعتماد التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي إعادة الثقة للعمل البرلماني، ليكون في مستوى التطلعات ومتطلبات الناخبين.

وإذا كانت السنوات الأخيرة عرفت عزوفا انتخابيا واضحا لدى المواطنين والمواطنين، نتيجة انعدام الثقة في المؤسسات الدستورية، خاصة الهيئات التشريعية، فإن ذلك راجع بالأساس، إلى أسلوب التواصل الذي يتسم بالضعف، وكذا انعدام الشفافية في العمل البرلماني، زيادة على ذلك النتائج الضعيفة لهذه الهيئات... ما نتج عنه خيبة واسعة وسط الناخبين.

بناء على ذلك، فإنه أمام الهيئات التشريعية تحديات كبيرة لإعادة الثقة لعملها، من خلال التواصل مع المواطنين والمواطنين، وإشراكهم في صنع السياسات العمومية، ويمكن لهذه الهيئات في هذا الصدد، استثمار التقنيات الحديثة للتسريع من وتيرة إعادة

الثقة من جهة، وجعلها من الآليات الأساسية في عملها، خاصة في التواصل مع المواطنين، وتعزيز مبادئ الحكامة الجيدة من جهة أخرى.

إن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سيغير من العلاقة التقليدية بين الناخبين والبرلمانات، ومن أجل الاستجابة لهذه التطورات، ينبغي على الهيئات التشريعية، وضع استراتيجيات جديدة، وأكثر فعالية، للتواصل مع المواطنين والتفاعل معهم، وإشراكهم في الأعمال البرلمانية، وإن كان استخدام التقنيات الحديثة غير كاف لإعادة الثقة للناخبين، فإنه يشكل أحد الآليات الهامة لذلك³⁰.

أما بخصوص الوسائل التكنولوجية التي يمكن استخدامها في التواصل مع المواطنين، فهي متعددة، حيث يمكن في هذا الإطار وضع بوابة إلكترونية في المواقع البرلمانية، خاصة بمشاركة المواطنين والمواطنين في صنع السياسات العمومية وإعطاء مقترحاتهم وآراءهم بخصوص السياسات أو القوانين... موضوع النقاش البرلماني، وتجدر الإشارة في نفس السياق، أن مجلس النواب المغربي، ومن أجل إشراك المواطنين والمواطنين في التشريع وذلك بإبداء آرائهم حول مقترحات القوانين ومشاريع القوانين قيد الدرس باللجان النيابية في شتى المجالات، قام بوضع بوابة إلكترونية تسمى "شارك برأيك"، وهي وسيلة ليجعل أصواتهم مسموعة داخل مناقشات اللجان حيث تجري معظم أعمال المجلس، حيث يعبر المواطنون عن آراءهم وتطلعاتهم ومتطلباتهم عبر هذه البوابة، غير أنه بإلقاء نظرة على هذه البوابة، يتضح أن التفاعل شبه منعدم، ما يدل على ضعف التواصل وضعف التسويق للعمل البرلماني، فضلا عن الدور الضعيف للإعلام البرلماني، وعدم معرفة المواطنين بهذه البوابة، طبعاً هناك أسباب عدة، كالأمية، خاصة الأمية

الالكترونية، وانعدام الثقة كما سلف الذكر... إلا أن ذلك لا ينفي وجود ضعف كبير في تسويق العمل البرلماني والتواصل الفعال مع الناخبين.

بالإضافة إلى وضع بوابة إلكترونية للإدلاء بأراءهم، يمكن العمل على وضع بوابة لكل عضو برلماني، للتفاعل مع ناخبيه، في جميع ربوع البلاد، ومن خلال هذه البوابة، يمكنهم طرح تساؤلاتهم وآراءهم، كما يمكنهم التعبير عن انشغالاتهم وتطلعاتهم لدى العضو البرلماني، وعلى هذا الأخير أن يتفاعل بشكل إيجابي، ويقوم بالرد على تساؤلات ناخبيه، وذلك في أفق إعادة الثقة للعمل البرلماني.

علاوة على ما سبق، يعتبر البريد الالكتروني، من أكثر الآليات التواصلية بين أعضاء البرلمان وناخبيهم، وبالتالي يمكن أن يكون وسيلة إيجابية، إذا تم استخدامه بشكل فعال وناجع، وبشكل تفاعلي بين الجانبين، فضلا عن ذلك، يعتبر الإعلام البرلماني، من أهم وسائل التواصل والتفاعل بين المواطنين وبين المؤسسات التشريعية، ويمكن لهذه الأخيرة، أن تستعمل مختلف وسائل الاعلام من تلفزة وجرائد الكترونية وورقية للتعريف بالبرلمان، وبالعمل البرلماني، وكذا بالتعريف بأخر المستجدات، وبالمشاريع المستقبلية التي ينوي القيام بها، وعبر الإعلام يمكن إنشاء قنوات برلمانية تفاعلية، عبر تكريس حوارات مباشرة بين المواطنين ومنتخبهم... إلى غير ذلك من وسائل التكنولوجيا التي ستساهم بدون شك في تجويد العمل البرلماني، وإعادة الثقة لدى الناخبين، إن تم استغلالها بشكل إيجابي.

خاتمة:

إن اطلاع المواطنين والمواطنين على أعمال البرلمان، والمشاركة فيه، أصبح تحديا لكل المؤسسات التشريعية عبر العالم، باعتبار ذلك أهم ركائز النظام الديمقراطي في العصر الحالي، وإذا كانت العديد من هذه المؤسسات، قد عملت وبوسائل عديدة على تجاوز هذا المشكل، فإنه في بلدان أخرى خاصة النامية، لا زال المواطن بعيدا عن

اهتمامات الهيئات التشريعية، وهو من الأسباب التي جعلت المواطنين والمواطنين يفقدون ثقتهم في العمل البرلماني، والسياسي بصفة عامة، ما جعلهم يعزفون عن العمل السياسي والحزبي أساسا، خاصة فئة الشباب التي تعتبر أكثر الفئات عزوفا عن العمل السياسي.

إن تكنولوجيا المعلومات، في مقدورها أن تعطي قوة دافعة للديمقراطية، نظرا لقدرتها وإمكانيتها اللامحدودة للحصول على المعلومات البرلمانية، بالإضافة إلى الطبيعة التفاعلية للتقنيات الحديثة، حيث بإمكانها أن تضيي قدرا أكبر من الشفافية على الإجراءات التشريعية والبرلمانية وتخضعانها لمزيد من التدقيق.

وانفتاح البرلمانات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاهتمام بها، وجعلها جزءا من عملها واستراتيجيتها القريبة والمتوسطة والبعيدة الأمد، في تجويد العمل البرلماني من جهة، وفي تكريس الشفافية، والديمقراطية، علاوة على إشراك أكبر عدد من المواطنين والمواطنين، وكل فئات المجتمع في العمل البرلماني، من جهة أخرى، ينبغي أن يكون من الأولويات في توجهات المؤسسات التشريعية.

إن المؤسسات التشريعية، أصبح لزاما عليها، ومن أجل مسايرة العصر، أن تعمل على إدخال التكنولوجيات الحديثة، وتطويرها، وجعلها أحد الركائز التي يقوم عليها العمل البرلماني، كما ينبغي عليها، أن تستثمر التقدم الكبير الذي عرفته هذه التكنولوجيا من أجل تجويد وظائفها، والانفتاح على الجمهور، وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة في المؤسسة.

وخلاصة القول، وإذا كان البرلمان المغربي يواجه تحديات كثيرة عليه تجاوزها، من أجل الرفع من مستويات العمل ومن أجل تجويد عمله ووظائفه، وذلك عبر مقاربات عديدة، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر من المداخل المهمة من أجل تفعيل وتجويد عمله، بالإضافة إلى تفعيل باقي المقاربات.